

من وراء البحار

مستقبل الاشتراكية

إنجهاً نحو عكس هذه الفكرة. فهناك ميل إلى القول بعدم كفاية الرأسمالية، ولكنها تسوغ لأنها الخط الذي تقوم عليه الحرية والديمقراطية. وهناك ميل للقول بأن الكفاية في الإدارة الاشتراكية تؤدي بالضرورة إلى طرد الحرية. فأى النظامين أدى إلى أن يصير العامل مجرد آلة، وقيد من حياة الطبقة العاملة، وقضى على الحرية الشخصية والسياسية؟

في رأى الكاتب أن الكثير من النقد الذي يوجه إلى الاشتراكية والرأسمالية، هو نقائص ليست قائمة بسبب نظام خاص للملكية بل بسبب النظام الصناعي وما يتبع الحالة الصناعية مهما يكن نظام الملكية. فالصناعة والحكومة هما طرفا الشر الأساسيان. فالكبرياء والجشع ولذة القوة ولذة الإخضاع، هي الأسباب الأساسية لمتاعب العالم.

فالتنظيم من شأنه أن يضعف المسؤولية الأخلاقية للشخص، وكلما اتسع التنظيم وزاد تعقداً صار أداة

تهم المجالات البارزة بالبحث في الفرق بين الشيوعية والاشتراكية وبين الرأسمالية. ولقد نشرت مجلة «بارتيزان» الأمريكية الشهرية عدة بحوث في مستقبل الاشتراكية لحجاعة من الكتاب المعروفين. وكان البحث الأخير الذي اطلعنا عليه هو للكاتب الأمريكي آرثر شلزنجر وهو مدرس للتاريخ في جامعة هارفرد، ومؤلف كتاب صدر أخيراً ونال شهرة كبيرة عن عصر جاكسون. وهو يقول إن التجربة السوفييتية قد وضعت الجدل الذي قام منذ قرن حول الرأسمالية والاشتراكية في ضوء جديد. فقبل الحرب العالمية الأولى كان الذين يحملون على الاشتراكية يتهمونها بعدم الكفاية؛ والذين يحملون على الرأسمالية يتهمونها بمخالفاتها لقواعد الأخلاق. ومعنى هذا أنهم يسلمون بأن الاشتراكية صالحة في المبدأ ولكنها غير صالحة في العمل. والرأسمالية صالحة في العمل ولكنها غير صالحة في المبدأ، ونجد بعد الحرب الثانية

يتخذها الانسان المحافظ على الأخلاق ،
 ليسبع من رغبته الطبيعية في أن يأتي
 أعمالا لا تتفق مع الأخلاق .
 ولذلك إذا نظرنا من هذه الوجهة ،
 وجدنا أن الدولة الاشتراكية هي أسوأ
 من الدولة الرأسمالية ، لأنها أكثر
 سيطرة على مجهودات الفرد ، كما أنها
 لا حد لها في قوتها . فالتنظيم مما يفسد
 الأمور ، والتنظيم الاجاعى مما يفسدها
 إفساداً إجماعياً . وتسوِّغ الدولة
 الاشتراكية وجودها بحجة أن حضر
 السلطة ضرورى للخير . ولكنها لم تحل
 قط هذه المسألة وهى أن تركز السلطة
 لفعل الخير ، قد يؤدى إلى استعمالها
 للضرر ؛ لاسيما إذا أريدت جميع
 المصاعب في استعمالها . ومما يؤخذ على
 الاشتراكية السوفيتية بنوع خاص أنها
 وليدة العنف ، والعنف يولد أحقادا
 واعتداءات ، تؤدى إلى قلب الأحقاد
 العادية في الهيئة الاجتماعية ، إلى أن
 تتخذ أشكالا مشوهة قبيحة . ومن
 الصعب ترك عادة العنف لاسيما إذا
 ظهر نجاحها في الماضى . فالنخبة التى
 قامت بالثورة تعتقد دائماً ، اعتقاداً
 قائماً على التجربة ، أن التخلص من
 المعارضة أسهل لديها باطلاق النار منه
 بالمجادلة والافئاع .
 ويرى الكاتب أنه لا الشيوعية

بما فيها من استعداد ، ولا الرأسمالية
 بما فيها من عدم ثبات ، ولا الفاشية بما
 تقتبسه من الاثنين ، تستطيع أن تجد
 حلاً موفقاً لمشكلة العيشة في العالم
 الصناعى الحديث وفي الدولة الحديثة .
 فهل هنالك احتمال آخر ؟ وهل هنالك
 مستقبل لاشتراكية حرة غير شيوعية ؟
 وإذا بعدنا عن مجال السياسة الحاضر
 وتياراته ، فإن الجواب الذى يبدو لنا
 هو أنه ما من سبب يحول دون وجود
 نظام اشتراكى ديمقراطى .
 فإذا أريد للاشتراكية أن تحافظ
 على الديمقراطية فيجب أن تنشأ خطوة
 فخطوة ، بطريقة لا تقضى على العادات
 والقانون والثقة المتبادلة ؛ وهى التى
 تقوم عليها الحقوق الفردية . أى يكون
 التحول تدريجياً ويكون برلمانياً ، وتحترم
 فيه الحريات المدنية وما يفرضه القانون .
 ومثل هذه الاشتراكية بالطريقة التى
 ذكرت تبدو خيالية في أعين أولئك
 المحبين للمواقف المسرحية من أشياء
 عقيدة لينين . ولكن روى أن ستالين
 نفسه قد أنبأ هارولد لاسكى حديثاً بأنه
 يظن أن ذلك مستطاع .
 وكان أنصار فكرة الانقلاب
 الثورى فيما مضى ، يعارضون الفكرة
 التدريجية ، زاعمين أن الطبقات الحاكمة
 الرأسمالية تؤثر الالتجاء للعنف على

النزول عن المزايا التي تتمتع بها . ولكن الماركسيين في هذه المسألة ، كما فعلوا في مسائل أخرى ، قد غالوا في الشجاعة السياسية للرأسماليين وفي إرادتهم . والواقع أن التجربة البريطانية تبعث ضوءاً على هذا الموضوع . فالرأسماليون في تلك الدولة لم يحاولوا الاشتباك في نضال من أجل حقوقهم . ثم إنه من المستطاع أن تتقدم الولايات المتحدة تدريجياً في طريق الاشتراكية ، بوضع قوانين على المثل الذي سلكه الرئيس روزفلت . فلا اشتراكية إذن يمكن أن تسير سيراً عملياً بتطبيقها تطبيقاً تدريجياً ؛ على أن يكون هذا التقدم التدريجي مما يحفظ النظام والقانون ، ومما يضمن حداً خاصاً من الحرية ، فتوجد نظم حقيقية لتحقيق الديمقراطية . ولا يقوم بهذا العمل في أثناء التحول رجال الطبقة العاملة ، وإنما يقوم به المحامون وأصحاب الأعمال وزعماء العمل والسياسيون ورجال الفكر . ولكن المسألة ليست من البساطة كما تبدو في ظاهرها . فهناك عوامل كثيرة تعترض سبيل هذا التطور . ويمكن مناقشة هذه العوامل تحت ثلاث مسائل : أولها الرغبة في القضاء على الرأسماليين ، وثانيها خيانة رجال

الفكر ، وثالثها الروح المعارضة للثورة في الاتحاد السوفيتي . ويناقش الكاتب هذه المسائل الثلاث فيقول : إن الرأسماليين كانوا دائماً أكبر المنظمين للإنتاج ، وكانوا في هذا العمل أكبر مستغلين للطبقات الفقيرة . ولكن ثقتهم في أنفسهم وذكائهم وإقدامهم تتضاءل باصرار كلما بعدوا عن المصنع أو المصرف . فهم قد أنشأوا نخبة ميزتها المال ولا نخبة تتمتع بمزايا خاصة ؛ فهم ليسوا طبقة حاكمة نافعة في مجال السياسة ، وهم رجال عمل في مساوماتهم لا رجال حرب . وهم يبحثون عن السلامة قبل أن يبحثوا عن الشرف . وهم يفكرون بوصف أنهم طبقة لا أمة . ولما كانت قوتهم قائمة على استمرار تبادل قطع من الورق فانهم يخشون كل ما يغير من النظم الاقتصادية التي اصطلاح عليها الجماعة . فهذه الطبقة تنقصها الغريزة والنشاط والشجاعة للحكم . ولعل ما حدث في بريطانيا سنة ١٩٤٠ مما يتخذ مثلاً لهذه الحالة . فان تشمبرلن كان يمثل عواطف رجال الأعمال من رغبة في الهدوء وكرهية للعنف وخوف من الانقلاب الاجتماعي . ولكن غرائز تشرشل تمثل أرستقراطية إمبراطورية شجاعة نشيطة تحترق التجارة بعض

والاصرار والذكاء ، وهى الدور الذى يقوم به الاتحاد السوفيتى . فهذا الاتحاد يرى بوضوح أن الرجعيين ليسوا هم ألد أعداء الشيوعية ، لأن طيش هؤلاء هو الذى سيؤدى إلى انحلال جماعتهم . ولكن العدو الحقيقى هو الديمقراطية الأصل الذى يعمل لحل مشاكل العطلة بين العمال ومشاكل الفقر ، دون أن يستبعد الطبقات الفقيرة ودون أن يقيم حكومة يجعل منها شرطة على الناس . فكانت موسكو تعرف أن بريطانيا لا تنافسها فى النضال من أجل أوروبا مادام تشرشل متولياً زمام السلطة . ولكن انتصار حزب العمال فى سنة ١٩٤٥ مما بعث الأمل فى جميع شعوب أوروبا الذين كانوا لا يزالون أحراراً فى التعبير السياسى . فكان فى هذا الحكم القائم فى إنجلترا وسيلة للحصول على المزايا الاقتصادية التى توجد فى روسيا ، مع مزية الحرية السياسية . ولذلك أخذت روسيا توجه هجوماً كبيراً على الأحزاب الاشتراكية ، ووضعت سياسة من شأنها الضرب على النقاط الضعيفة الاستراتيجية والمثالية للامبراطورية البريطانية الآخذة فى الانهيار .

فما هى أغراض الحملة السوفيتية على الغرب ؟ لقد صدق شمبتر حين

الشيء ، قوتها لا تقوم على المال بل على الأرض والتقاليد والشعور بالوطنية . فنرى إذن أن رجال المال محتاجون دائماً إلى حماية طبقات غير طبقتهم ؛ فهم على قول شمبتر « غير قادرين على أن يقودوا أمة فحسب ، بل هم غير قادرين أيضاً على الدفاع عن مصالح طبقتهم . ويمكن إجمال هذا بالقول إنهم يحتاجون إلى رئيس » . وفى إنجلترا على الأقل رأينا طبقة المال تسلم أمورها إلى حكومة أرستقراطية كالحكومة السابقة ، أو حكومة عمال كالحكومة الحاضرة مما يدل على أن هذه الطبقة عاجزة عن القيام بالحكم .

وفما يتعلق برجال الفكر فإن هؤلاء ينادون دائماً بالحرية ، ولكنهم لا يعملون شيئاً . فهم فى الواقع يحرون وراء أحلام غير محققة ، وهم بذلك يفقدون وضوحهم ومنطقهم واصرارهم على وقائع الأمور . وقد أخذ رجال الفكر يزدون انغمساً فيما يشبه أساطيرهم وبذلك لم يجعلوا من طبقتهم من يتولى الزعامة .

فاذا قلنا إن عدم رغبة الرأسماليين فى الحياة وخيانة رجال الفكر ، مما يقف عقبة فى طريق الانتقال إلى الاشتراكية انتقالاتاً هادئاً ، فإن هنالك عقبة حقيقية يبدو فيها العزم

الاسترضاء . فالولايات المتحدة اليوم في مثل ذلك الموقف تماماً ؛ على أن في موقعها الجغرافي ما يسوغ أن تكون أكثر احتمالاً لروسيا من بريطانيا بالقياس إلى ألمانيا في ذلك الزمن . فالمشكلة التي يجب أن نعمل الولايات المتحدة لحلها هي أن تنظم توازن القوى في العالم بحيث إذا عرضت قيادة السوفييت العامة في أية لحظة مسألة الحرب على بساط البحث ، اضطرت إلى أن تقرر عدم اللجوء إليها ؛ لأن الحرب العامة فيها مغامرة حرية كبرى لبلادها . وفي الوقت ذاته يجب ألا تتأثر الولايات المتحدة برغبة البعض في القيام بحرب على السوفييت ؛ وألا تسمح للرجعيين في الدول القائمة بين هاتين الدولتين الهامتين الكبيرتين باذكاء نار الحرب دفاعاً عن امتيازاتهم ؛ ولتذكر أن الفاشية قد اختفت ولكنها لم تمت نهائياً .

ويجب على الولايات المتحدة أن تمسك الميزان بين الاستعداد الكامل لدفع أى هجوم سوفيتي بعد حد خاص ، وبين العزم الكامل بألا تسمح داخل هذا الحد برغبات عدائية نحو السوفييت . فسرى أنه إذا ترك الوقت للاتحاد السوفيتي ، فلا بد أن تهدأ حدته

قال : « إن الصعوبة في روسيا ليست ناشئة من أنها اشتراكية بل من أنها روسيا . » فلو أن روسيا كانت تحت حكم القياصرة وعملت على تقدم الصناعة كما هي الآن ، لكانت تعمل للاتساع كما تعمل روسيا السوفيتية . ولكنها تكون عاجزة عن مضاعفة قوتها الوطنية بالسلاح السياسي الهائل وهو الشيوعية .

هذا هو الفارق . فروسيا القيصرية كان يمكن معالجتها كألمانيا الامبراطورية ، إذ تكون أغراضها محدودة بمقاومة الأمم الأخرى . ولكن النازية أمدت ألمانيا بسلاح مثالي قوى . والشيوعية أقوى كثيراً من النازية ؛ إذ أن فكرتها قابلة للتصدير . فباعتبار أنها عقيدة اجتماعية ، يمكن أن تنفذ إلى أبعد ركن من أركان العالم ، وتجد أنصاراً حيثما وجد الظلم وانتشرت الفاقة .

فالأغراض الوطنية لروسيا محدودة ؛ ولكن الأغراض الدولية للشيوعية غير محدودة . فما هو واجب الولايات المتحدة الآن أمام هذا الخطر ؟ إن أمامها مثلاً لما يجب ألا يتبع ، في سياسة بريطانيا التي سار عليها تشمبرلن عندما رأى تهديد ألمانيا لبلادها ، وهي حملة

معهد دولي للمسرح

نشرت مجلة المسرح والفنون الأمريكية في عدد يولييه ما يأتي :
 اجتمع بباريس في الأسبوع الأخير من شهر يولييه ، خبراء المسرح من جميع الأمم ، للنظر في إنشاء معهد دولي للمسرح . وهذه الخطوة الموقفة الهامة في عالم المسرح ، قد تمت بناء على مقترحات التعاون الثقافي الدولي لهيئة الأمم المتحدة في الصيف الماضي ، حين بذل المندوبون الانجليز والكنديون مجهوداً أدى إلى اعتبار المسرح جزءاً من برنامج الفنون والآداب وصار على قدم المساواة بالموسيقى والآداب والفنون الجميلة . ولا كانت بعض الأمم لم توقع على ميثاق التعاون الثقافي لهيئة الأمم المتحدة ، صد تقرر أن خير الوسائل هو إنشاء معهد دولي للمسرح ، تشرف بوساطته هيئة دولية حقا على المسرح . ويبدأ هذا المعهد نشاطه بعد انتهاء اجتماعات باريس ، وسيكون برياسة

اثنين هما مستر بريستلي ومسيو لوى جوفيه .
 ولقد مثل المسرح الأمريكي رسمياً بمندوبين وبعض الملاحظين ، كما فعلت الدول الأخرى . وكان المندوبان اللذان دعاهما مستر جوليان هاكسلي ومستر بريستلي ومسيو جوفيه ، هما ليليان هلمان التي مثلت رواياتها في جميع أنحاء العالم مما جعلها شخصية دولية هامة ، وروزموند جلدر وهي المندوبة التي عينها المسرح الوطني الأمريكي والأكاديمية الأمريكية ، وهي تعمل سكرتيرة للأكاديمية ورئيسة لتحرير مجلة المسرح ، وهي المجلة التي ظلت تقدم فكرة المسرح الدولي في الثلاثين سنة الأخيرة . وقد عهد إلى المندوبين أن يعملوا لتأليف جمعية عالمية بين رجال المسرح من فنانين وصناع ، تكون قادرة على وضع برنامج إنشائي ثابت يؤدي إلى زيادة التفاهم العالمي .